

رسانی‌ها هر آن

نادرة — يُعين حسن صادق باشا وزير الدفاع الوطني بصفته الشخصية رئيساً للفوارات المرابطة بدلاً من عبد الرحمن عزام بك الذي نقل إلى وظيفة

فادة ٣ — نقل رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم
صدر بمصر عايدن في ٢٣ ربى الثاني سنة ١٣٣٦ (٢٠ مايو سنة ١٩١١)

٢٩

بأمر حضرة **صاحب** **الحللة**
رئيس **مجلس** **الوزراء**
طهين **شري**

شروع

بيان الشاء عرسى للراكب و موقف السيارات برأس البر

فُرُوقُ الْأَقْلَمِ

بعد الاطلاع على قانوني نزع الملكية للنفعة العامة رقم ٣٧ لسنة ١٩٠٦
ورقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدان بالمرسوم بقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٢١
لوبناء على ما عرضه علينا وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأى مجلس
الوزراء ،

رسنایی هو آت :

فادة ١ - يُعتبر من المنافع العامة مرسي المراكب و موقف السيارات المقامان في سنة ١٩٣٩ بالبر الشرقي للنيل تجاه مصيف رأس البر بعزبة البرج بمكرر فارسكور بمديرية الدقهلية (مشروع رقم ٥٩٣٩)

شادة ٢ - فلتزع بالطرق المعتادة وحسب القواعد المتبعة ملكية نطمة الأرض اللازمة لهذا الغرض ومساحتها فدان و٥ أمتار (فدان ونسمة أسمهم) كائنة بالناحية المذكورة وهي مبينة باللون الخشبي على الرسم المرافق ومدققة بالكشفين الملحقين بهذا المرسوم .

**مادة ٣ — هل وزراء الصحة العمومية والمالية والأعمال العامة
تنفيذ مرسومنا هذا كل منهم فيما يخصه ما
صدر به أمر عابدين في ٢٧ ربى الأذيل سنة ١٣٦٠ (١٢٤ أبريل سنة ١٩٤١)**

فَارُوق
فَأَمِرَ حُضْرَةِ شَاحِبِ الْمُلْكَةِ
وَشَهْرُ الْمُزَارَاءِ

وزير الصحة العمومية وزير الأشغال العمومية وزير المالية
عبدالقمر محمد عبد الحميد بدوي فضل إبراهيم

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤١

**ينقل اختصاص المحاكم الفنصلية الإيطالية والألمانية في نمواد
الأحوال الشخصية إلى المحاكم المختصة**

فخر فاروق الأول ملك مصر

لقرر مجلس الشيوخ ومجلس التواب القانون الآتي نصه ، وقد صدّقنا
عليه وأصدرناه :

فأداة ١ - ينسل إلى المحاكم المختلطة ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ما احتفظت به المحاكم الفنصلية الإيطالية من الاختصاص في مواد الأحوال الشخصية في مصر بمقتضى حق الجبار المنصوص عليه في المادة ٩ من معاهرة ٨ مايو سنة ١٩٣٧ الخاصة بالغاء الامتيازات في مصر وما فوض القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٨ فيه إلى المحاكم الفنصلية الألمانية من الاختصاص في مواد الأحوال الشخصية .

وتحال القضايا القائمة حتى هذا التاريخ أمام المحاكم الفنصلية الإيطالية والألمانية إلى المحاكم المختلطة لكي تواصل النظر فيها بالحالة التي تكون هاماً وتصدر الحكم فيها نهائياً.

فأداة ٢ — هل وزير العدل تنفيذ هذا القانون، ويعمل به ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

فأصرّ بأن يبضم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

10

卷之三

مکالمہ الوداع

16

شروع

نعم رئيس للقوات المراقبة

فحن فاروق لا قول ملك مصر

١٩٣٩-١٠٠ رقم بقانونه بقانون رقم ٦ من الماده الاطلاع على المادة ٦ من المرسوم
السنوي ١٩٣٩، وبعد الاطلاع على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء، وموافقة رأي المجلس،
المذكور في